

كلمة معالي وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية
د. عناية عز الدين

في المنتدى الاقليمي حول النظم الوطنية لتطوير ونقل المعرفة والتكنولوجيا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا)
بيروت، في 27 تشرين الثاني 2017

أصحاب المعالي

د. محمد علي الحكيم، وكيل الأمين العام والأمين التنفيذي للأسكوا،

د. معين حمزة، الأمين العام للمجلس الوطني للبحوث العلمية،

الاخوة ممثلي الدول العربية،

السادة ممثلي مراكز البحوث العلمية والجامعات،

السادة الخبراء،

ايها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله

يسرني أن أكون معكم اليوم في هذا المنتدى الإقليمي الهام حول النظم الوطنية لتطوير ونقل المعرفة والتكنولوجيا، والذي ينظمه مركز الأسكوا للتكنولوجيا كآخر نشاط في إطار مشروع الاسكوا لإنشاء مكاتب وطنية لنقل التكنولوجيا في البلدان العربية .

وفي هذا الاطار، لا يسعني الا أن أهنئكم على جهودكم الحثيثة في هذا المجال الذي يشكل ركيزة من ركائز تحقيق التنمية المستدامة . فالمعرفة اليوم عامل اساسي لتوسيع الخيارات امام الانسان لتأمين المزيد من الفرص على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذه من اهم شروط تحقيق التنمية البشرية في العالم اليوم. كما ان الابتكار هو من اهداف التنمية المستدامة للعام 2030، فالهدف التاسع في الاجندة الالفية هو الصناعة والابتكار والهيكل الاساسية و البنى التحتية.

اما موضوع تطوير ونقل المعرفة والتكنولوجيا، وهو عنوان لقائنا اليوم، فهو من اهم نقاط نظام الابتكار الوطني الذي هو عبارة عن مجموعة عناصر تتفاعل فيما بينها وتتكامل لتحديث الفرق الكبير في حياة الناس والمجتمع . هذه العناصر تتضمن

الاسرة والمدرسة والجامعة ومراكز البحث والتطوير وقطاع التكنولوجيا والحكومة واصحاب رؤوس الاموال .

ومن حسن حظ لبنان ان يكون ضمن مشروع انشاء النظام الوطني لنقل وتطوير التكنولوجيا الى جانب مصر وتونس والمغرب وعمان وموريتانيا، حيث أن مسارات نقل التكنولوجيا في دولنا العربية ومن بينها حماية الملكية الفكرية وتثمين الابتكارات ما زالت ضعيفة نسبياً وتعاني من غياب الأطر التشريعية الملائمة و يتبين لنا عند استعراض المخرجات ان خطوات عديدة وجيدة انجزت في لبنان في هذا السياق، وقد لفتني التقييم الرباعي (SWOT Analysis) الذي اعدته الاسكوا لكل بلد من البلدان المشاركة في هذا المشروع والتحليل الخاص بلبنان الذي هو في الحقيقة عبارة عن عملية تشخيص دقيقة للوضع الكامن يمكن ان تشكل قاعدة صلبة ومتمينة للتطوير والابتكار وفتح المسارات في موضوع نقل التكنولوجيا والمعرفة .

في نقاط القوة ورد ذكر التعليم العالي (الجيد جدا) وتدفق الاستثمارات الاجنبية، وفي الفرص وردت الارادة السياسية وتقدم مشاريع الغاز والصناعات المتطورة. اما على مستوى التحديات فهناك اشارة الى التشريعات والقوانين، واما نقاط الضعف، فاضافة الى محدودية النفقات الحكومية وضعف التعاون بين الجامعات وبين القطاع الاقتصادي وعدم كفاية البنية التحتية في مجال الاتصالات والتكنولوجيا، يأتي الاخفاق في الحوكمة وعدم الاستقرار السياسي .

والحق يقال ان هاتين النقطتين تعتبران عاملان جوهريان في لبنان،

اولا في موضوع الاخفاق في الحوكمة، اود ان اشير الى ان مشروع التحول الرقمي الذي نعمل عليه في وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية يشكل خطوة اساسية على طريق الحوكمة الرشيدة التي تعزز الشفافية والمساءلة والنزاهة . كما ان هناك تقاطع كبير بين نظم تطوير ونقل المعرفة والتكنولوجيا وبين مكونات التحول الرقمي، وبرزها انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتشاركية الالكترونية وسهولة بدء نشاط تجاري جديد (وهو من المؤشرات المعتمدة في Global Innovation Index).

اما الاستقرار السياسي فهو دون ادنى شك يشكل البيئة الحاضنة لكل المشاريع والاستثمارات والبرامج على مختلف المستويات، ونحن اليوم نتحدث عن مشروع يتطلب مشاركة وتشبيهاً بين كل القطاعات والاطراف الفاعلة والناشطة اداريا واقتصاديا وسياسيا، ما يعني الحاجة للانتظام والاستمرارية في القنوات المعنية بهذا العمل . وقد اثبتت التجربة في لبنان ان الاستقرار السياسي المستند الى توافق بين

مختلف المكونات كفيل بخلق بيئة للانتاج، وهذا ما تحقق منذ تأليف الحكومة الاخيرة منذ حوالى العام، كما ان الأزمة الاخيرة التي مررنا بها شكلت اختباراً لمدى ادراك اللبنانيين لاهمية الاستقرار السياسي وقد استطعنا، بفضل حكمة كل من فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ودولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري و ملاقة دولة رئيس مجلس الوزراء لهما بالتريث بالاستقالة، ان نحول التحدي الى فرصة من خلال الوحدة الوطنية التي تجسدت عند اللبنانيين ما ساعد المسؤولين على معالجة الجزء الأكبر من الازمة، والجهود مستمرة اليوم لحل ما تبقى منها بما يؤمن الانتظام في عمل المؤسسات الدستورية الى حين موعد الانتخابات النيابية المقبلة .

ايها الحضور الكريم بالعودة الى موضوع اجتماعنا اليوم اسمحوا لي ان اشير واضيء وانطلاقاً مما ذكرناه سابقاً، عن الفرص والتحديات ونقاط القوة والضعف، الى فكرة ارى انها اساسية وهي :

ضرورة ان يكون العمل على البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات متزامناً مع الاستفادة من هذه الشبكات في الاقتصاد الوطني والخدمات المجتمعية العامة . و ان يترافق نقل المعرفة والتكنولوجيا مع سياسات تنموية وطنية واضحة تركز على تنمية الموارد البشرية الوطنية . وهذا يتطلب عدم الخلط بين مفهومي مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة .

اما عملياً فانني ادعو لتفعيل عمل اللجنة الوزارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المنشأة بموجب القرار رقم 2005/72) برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزارات المعنية بما فيها وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية (نائب الرئيس) وتعديل مهامها لتشمل نقل التكنولوجيا والابتكار في كافة المجالات، اضافة الى توسيع قاعدة اللجنة الاستشارية المعاونة لهذه اللجنة لتضم ممثلين عن مختلف الاطراف المعنية بالملف .

ان العمل وبذل الجهد في هذا المجال لم يعد خياراً انما هو ضرورة في زمن صعود الشبكية وعلى اعتاب الثورة الصناعية الرابعة بتعقيدها وسرعتها والتي يجب التعاطي معها على انها من ابرز التحديات المستقبلية لدولنا ومجتمعنا .

انا اعرف ان الغالبية العظمى من المواطنين في بلداننا سيواجهوننا - نحن الذين نتبوا مواقع المسؤولية- باستغراب ودهشة عند ذكرنا لهذه الثورة القادمة ولسان حالهم : كيف يمكن ان نتأمل من ثورة صناعية رابعة ونحن لا زلنا نفتقر لحقوق تنتمي لحقبة الثورة الصناعية الثالثة التي عرفها العالم مع ظهور الكومبيوتر في أواخر ستينيات

القرن الماضي . وهم محقون الى حد بعيد، فالمواطنون في بلداننا يفتقرون للحقوق الاساسية، لحياة امنة وكريمة . في بلداننا جائعون وفقراء ومن يفتقر للحد الأدنى من الرعاية الصحية والعدالة الاجتماعية، كما اننا لا زلنا نعاني من التمييز ضد المرأة ومن عدم تكافؤ الفرص ... و... و... واللائحة تطول.

الا اننا اليوم يمكن ان نتحدث عن فرصة لحل هذه الازمات والوصول الى هذه الحقوق من خلال المعرفة والتكنولوجيا والابتكار والحق يقال اننا نستطيع، و شبابنا لا يقل ابداعا أو ثقافة عن غيره من شباب العالم المتقدم. وأكبر دليل على ذلك هي الأدمغة العربية المبدعة التي ساهمت ولا تزال في بناء المجتمعات المتقدمة. فواجبنا هو احتضان هذا الشباب الواعد وتهيئة الارضية القانونية والاقتصادية والاجتماعية له، لتكون الرادع أمام هجرته للبحث عن مستقبل مستقر وأمن. وتكييف منظومة نقل المعرفة والابتكار مع حاجات المجتمع وسوق العمل ليصبح لدينا منظومة متكاملة قادرة على تحويل البحث العلمي و الابتكار الى منتج يلبي حاجاتنا و حاجات البشرية و يؤمن في الوقت ذاته فرص عمل جديدة تتناسب والتطورات الحاصلة . في هذا الإطار أود أن أتوجه بالتهنئة الى المخترع اللبناني الشاب فؤاد مقصود بمناسبة فوزه بالمركز الأول في برنامج نجوم العلوم في موسمه التاسع ونتمنى أن تتأمن الموارد اللازمة لتحويل هذا الإختراع العلمي الى منتج يأخذ مكانه في الحيز الإقتصادي و العملي.

العالم مقبل على تغييرات كبيرة في سوق العمل وفي خريطة الوظائف التي سيخترق بعضها لانتفاء الحاجة إليه في ظل الثورة الصناعية الرابعة التي تتطلب اختصاصات جديدة ومجالات تدريب وتأهيل و ابتكار مختلفة . والاهم انها تحمل معها تحديات جديدة على صعيد مفهوم الامن والعنف والارهاب والنزوح وكلها قضايا تحتاج مقاربات جدية وجديدة لنضمن وجودنا على خارطة التنمية البشرية المستدامة من جهة، وفي قلب العالم الجديد من جهة ثانية .

أتمنى أن نرى اليوم الذي نبذل فيه المال والجهد على العلم والمعرفة وتشجيع الابتكار وتمويل المشاريع الابداعية بدلا من إنفاقه على صراعاتنا الضيقة والعقيمة. فما يجمع دولنا أكبر بكثير مما يفرقها، ومن هنا استغرب ان يلتقي الخبراء العرب في إطار مشاريع الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي (و هذا موضع ترحيب طبعاً) فيما تغيب المشاريع العربية البحثية المشتركة. فلنكن التكنولوجيا والمعرفة وسيلتين لوحدتنا وتعاوننا لنرتقي بأوطاننا الى مستوى يؤمن العيش الكريم والمستقبل الجميل لأبنائنا.

وفي الختام لكم كل الدعم والتمنيات بالتوفيق في خوض هذه المهمة بامتياز في كل دولنا العربية.